

يهدف المشروع التمهيدي لهذا القانون إلى تحديد المبادئ الأساسية والقواعد العامة التي تحكم تنمية اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، في إطار استراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة. بهدف تحديد المحاور الكبرى للاستراتيجية الوطنية للانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة، بعد اقتصاد المعرفة اليوم أهم عامل للنمو الاقتصادي في العالم، في سياق عالمي يتسم بهيمنة الأصول اللامادية، حيث لم تعد القدرة التنافسية لبلد ما تعتمد على قدرته على إنتاج سلع ذات قيمة مضافة منخفضة مثل الموارد المنجمية والمحروقات، بل على قدرته على الاستثمار في المعرفة وإنتاجها وتثمينها. يرمي المشروع التمهيدي للقانون المتعلق باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة إلى انتقال بلادنا نحو اقتصاد قائم على المعرفة، يعرف المشروع التمهيدي لهذا القانون اقتصاد المعرفة على أنه اقتصاد يقوم على استغلال وتثمين المعرفة والكفاءات والتكنولوجيات والمهارات لخلق قيمة مضافة من خلال الجمع بين الموارد الفكرية والموارد المادية، للوصول إلى هذا الانتقال يرمي المشروع التمهيدي لهذا القانون : بلوغ الأهداف الرئيسية الآتية